

الولايات المتحدة تحمي سفارتها بطائرات مسيرة

◆ مستشار حكومي؛ لا ضير من الطلعات الأميركية .. والزاملي يحذّر من خرق الجوار للأجواء

الزلاملي

كشف مصدر عسكري بارز في سلاح الجو، أن الطيران الأميركي فوق السماء العراقية مقتصر على توفير الحماية لسفارة الأميركية في بغداد.

يأتي ذلك في وقت اعتبر مستشار بارز في الحكومة الطلعات الأميركية فوق الأجواء العراقية طبيعية، مشددا على حاجة العراق لها لافتقاره للتقنيات العالية في تأمين سمانه.

الزلاملي

□ **بغداد/ إياس حسام الساموك**

وكان الرئيس الأمريكي باراك اوباما قد اقر الاسبوع الماضي باستخدام طائرات أميركية بدون طيار في العراق لكنه هون الأمر بالقول ان البرنامج محدود جدا.

وأضاف قائلاً "اعتقد انه يوجد هذا الاعتقاد بأننا نوجه باقة من الضربات بشكل تلقائي... من المهم ان يدرك الجميع ان هذا يجري في نطاق محدود جدا.

ويقول مصدر عسكري بارز في سلاح الجو "ان ما اشبع عن طلعات جوية اميركية بطائرات تحكم عن بعد مبالغ فيه، فطيرانها دائما ما

وعن وجود امتلاك السفارة الأميركية طائرات في العراق أكد المصدر الأمر وقال "هناك مروحيات تمتلكها القنصليات الأميركية في بغداد وتكرت وكركوك وبعض المناطق الأخرى، لكن طابعها مدني تتحرك بتنسيق مع الحكومة".

بدورها لم تبلغ الحكومة، لجنة الأمن والدفاع تبرير للخروق الأميركية، كما حذرت اللجنة من تسير دول الجوار لطائرات ذات التحكم من بعد فوق الأجواء العراقية.

عضو اللجنة حاكم الزاملي قال في تصريح خص به (المدى) امس "ان الطائرات المسيرة الاميركية مستمرة في اختراق الاجواء العراقية"، مشددا على "وجود نقص في جاهزية الدفاع الجوية خصوصا ما يسمى بالنداء والسيطرة فلا توجد تغطي مستمرة لهذه الخروق، وان الطائرات المسيرة دائما ما يكون حجمها صغير

لا يمكن رصدها بالعين المجردة من قبل اشخاص عاديين بل يفترض ان يوجد هناك متخصصون في هذا المجال كما كان في السابق".

وتابع الزاملي "هناك جهود كبيرة مع الوزارات الامنية لدعم القوة الجوية من خلال اعطائها موازنة تتلائم مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد".

لم يرد لجنة الأمن والدفاع جواب



سياسة

من الحكومة حول مبرر اختراق الولايات المتحدة للأجواء العراقية، ويقول عضو اللجنة "ان واشنطن دائما ما تستخدم التجسس بواسطة الطائرات المسيرة فهي تجمع من خلالها المعلومات والتصوير لغرض الافادة منها في وكالة الاستخبارات الاميركية، وبالنفس الطريقة التي تعاملت بها مع ايران التي بدورها اسقطت عددا من هذا النوع من الطائرات، وهو امر ينسحب على باقي دول المنطقة كالخليج وتركيا وسوريا".

وينقل الزاملي مخاوف بغداد من خروق جوية اخرى تقوم بها دول الجوار، ويبين "برغم عدم وجود معلومات عن هذا الامر، لكن الأجواء مهيأة في ان تخترق الجوار السماء العراقية بواسطة الطائرات المسيرة".

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز -التي كانت أول من كشف عن رحلات تلك الطائرات- أن البرنامج أثار غضب مسؤولين عراقيين كبار.

وقالت الصحيفة في وقت سابق ان وزارة الخارجية الأميركية بدأت تشغيل بعض طائرات بدون طيار في العراق العام الماضي على اساس تجريبي وكثفت استخدامها بعد اكتمال انسحاب القوات الاميركية من العراق كانون الاول الماضي. ونسبت نيويورك تايمز الى مسؤول امريكي كبير قوله ان محادثات تجري حاليا للحصول على اذن للعمليات لحالية لطائرات بدون طيار في العراق.

لكن الصحيفة قالت إن ثلاثة مسؤولين عراقيين كبار قالوا في مقابلات إنهم لم يجز التشاور معهم. وعرفت الصحيفة هؤلاء المسؤولين بأنهم مستشار بارز لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ومستشار الامن القومي العراقي والقائم بأعمال وزير الداخلية. مستشار في مجلس الوزراء اتفق مع ما ذهب اليه المصدر العسكري، لكنه أضاف حاجة العراق لاستمرار الطلعات الاميركية.

وأشار عادل بروراي في تصريح لـ(المدى) امس الى وجود "اتفاقية استراتيجية بين العراق والولايات المتحدة بعيدة المدى، تشترط على الاميركان اخذ موافقة الحكومة في مسألة تحليق الطائرات المسيرة فوق الأراضي العراقية".

وأكد بروراي وجود عدد من المصالح المشتركة بين البلدين يقتضي مثل هكذا طلعات واوضح "ان السفارة الاميركية دائما ما تتعرض الى ضربات من قبل الجماعات المسلحة بواسطة القذائف الصاروخية وبالتالي هي تريد تأمين السفارة بواسطة هذه الطائرات"، متابعا "فضلا ان القوات الجوية العراقية لا تزال قاصرة على القيام بمهامها على اتم وجه بالتالي من مصلحة العراق استمرار الطيران الاميركي لكن يشترط موافقة الحكومة على تجوال هذه الطائرات في اماكن معينة حتى لا يكون هناك تدخل من قبل واشنطن في الشؤون العراقية".

وطالب بروراي الحكومة العراقية بمفاتحة سفارة الولايات المتحدة لبحث حقيقة طيرانها رغم انها مسألة طبيعية.

يذكر ان فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزارة الخارجية كانت قد قالت ان مكتب الامن الدبلوماسي لديه برنامج لاستخدام طائرات صغيرة تعرف بالمركبات الجوية غير المأهولة (يو.ايه.في) لالتقاط صور للمنشآت والعاملين الأميركيين في الخارج.

وامتنعت نولاند عن التطرق الى مسألة هل حصلت الحكومة الامريكية على اذن عراقي لارسال الطائرات بدون طيار مكتفية بالقول بان واشنطن دائما ما تتشاور بشكل وثيق مع الحكومات الاجنبية بشأن الخطوات لحماية الدبلوماسيين الامريكيين.

صادق الحنا

ازدياد العمليات الارهابية، وكل ذلك بسبب اهمال الحكومة الاتحادية لهذه المحافظة".

يذكر أن ١٥ عضوا من أعضاء مجلس محافظة بابل البالغ عددهم ٣٠ طالبوا

في مذكرة رفعوها، في وقت سابق، الى رئيس مجلس المحافظة بعقد جلسة طارئة لإعلانها اقليما. وأوضح شبير ان "محافظة بابل تمتلك امكانيات سياحية واقتصادية كبيرة،ولكن سوء الدارة من قبل الحكومة الاتحادية افقرها بعد ان كانت من أفضل المحافظات في فترة الستينيات من القرن الماضي".

وبين ان "استمرار التجاهل الحكومي لمطالب ابناء المحافظة بتحسين واقعهم

تتوون الوطن

عالم آخر

■ سرمد الطائي

٢٥ شباط؛ الضرب على فخذ

السلطان

ما جدوى مظاهرات ينظمها بضع مئات من العراقيين ويشاهدوا على التلفاز ملايين الناس؟ يمكنني أن أتساءل عن جدوى كل شيء، لكن ليس في وسعي إنكار ان كل ما حصل في العراق والمنطقة خلال العام العاصف ٢٠١١ يؤكد صحة القرار الذي صنعه شباب الفيس بوك العراقيون من سيحان الى بيخال، وخروجهم الى اوب تظاهرات احتجاج من نوعها قبل نحو سنة. وبرغم كل ما قيل عن خيبتنا من التفاصيل، الا ان الرسالة التي كتبت بغضب ودماء المحتجين وايضا بتهمندم وتحضرهم، هي ان الديمقراطية خيار لا رجعة عنه، وان "فخامة السلطان" لن ينام هانئا في مخدع الخطايا الكبيرة، وان هناك من سيجرؤ على مسأته شتعبيا. وشخصيا فإن التظاهرات علمتني ان لا أياس.

لقد سبقنا استاذنا عدنان حسين في التذكير بأهمية هذه المناسبة التي صارت نكرها الاولى على الابواب. وربما نحتاج ان نعود سنتين لنسترجع اول احتجاج مدني مطلبى ظهر في عراق نوري المالكي، وهو "اتقاضيته الكبراء" حين خرج الآلاف في البصرة بتظاهرة فخمه حظيت بلسمات مخرج محترف ولافئات ساخرة مرسومة بنقاء، وقدمت للصحافة اجمل الصور الصالحة للنشر على الصفحات الاولى. وبعدها بيوم خرج شباب الناصرية في تظاهرة ردت باهزوجة موسقة "وين الكهريا يا دولة القانون".

يومها كنت انظم مع الاصدقاء اعتصاما متواضعا في ساحة الفريوس افتتحناه بألف قضية ونشرناها في قلب بغداد على شكل لافتات مكتوبة بخط الرقعة" الكتل تخوض مغامرات ابدية والعراق يغطس في الظلام والقمامة"، المالكي يزعم مكافحة الفساد ونحن لا نعرف كم يقبض اهم عشرة موظفين في الدولة"، "الجرائم ترتكب في وضغ النهار، والحكومة ترتهن ليل بغداد بحظر التجوال". الخ.

وحين سالتني صحيفة واشنطن بوست يومذاك عن الغاية من اعتصام ينفذه بضعة ناشطين وانباء وصحفيين، قلت لهم: الحكومة تواجه من يعترض بقوة السلاح، وتنصت لمن يحمل السلاح، وتتفاوض مع من يحمل السلاح. اما نحن فنريد ان نقوم بتدريب الحكومة على ان تنصت وتتفاوض، مع معترضين لا يحملون السلاح، بل حفنة مطالب تتدخل في رسم مصائرنا جميعا.

وقبل كل هذا كانت تظاهرات "حرية التعبير" التي نظمتها النخبة، لونا من البروقا المهمة، وبعدها جاءت حملة "بغداد لن تكون قندهار"، كبروقا مهمة اخرى، لكن الذروة التي جرى فيها استعراض ممكنات العمل المدني هي ٢٥ شباط فبراير، التي افتتحت سلسلة مظاهرات ينظمها بضع مئات من الناس ويشاهدوا على التلفاز ملايين العراقيين.

انتذكر جيدا ان تظاهرات شباط جاءت في توقيت مناسب للغاية. لقد كنت اعلق بضعة آمال على الخارطة الجديدة للانتخابات الفين عشرة وامكانية ان تجعل المجلس الاعلى يعترض على طريقة ابران في ادارة اللعبة، وان يساهم الصديرون والعراقية في بناء برلمان جرىء وحاسب ويساعل، وان يقلل المالكي بحقيقة التعددية. لكن خاب ظننا وبدأت الاحتمالات السوداء ترتمس فوق رؤوسنا (وهي تقديرات لم تكن متشائمة لأن ما يحصل اليوم من انسداد سياسي هو نتيجة اول جلسة برلمان ظل فيها المالكي يضرب على فخذ، وغادرها علاوي ثم عاد بطريقة ساخرة).

تلك الاجواء اشاعت شعورا بالياس وجعلت اداعنا الصحفي خاملا مستسلما للخيبة.. حتى صرت أسأل نفسي عن جدوى الاحتجاج الذي يتوعد به شباب الفيس بوك بل وجدوى الكتابة والصحافة. الا ان الشباب اثبتوا انهم اكثر قوة من ياسنا، واستدرجوا الحكومة الى اكثر فضائحا دويا، وكشفوا عورتها في كل "ساحات التحرير"، وبعثوا فينا الأمل واثبتوا سهولة ان نضغط على الحكومة بل ونخفيها لو تحرك المجتمع المدني بشيء من الجرأة وشيء من التنظيم.

احتجاجات العراق المجيدة كشفت عورات السلطات الثلاث، واثبتت ان الحراك المدني هو السبيل الوحيد لمنع شهوة الاستبداد ولجعل السلاطين يضربون على افخاذهم كلما ارتفع صوت "عيال الفيسبوك". وهذا ما سيرسم خيار اتنا كأمة طيلة العقود المقبلة.

تحية لكل من سقط شهيدا وجريحا وكل من وقف هانقا للحرية وللحياة.

عدوى الفيدرالية تنتقل إلى الرحلة .. ونائب المحافظ لـ(المدى): لسنا مهيين لها

المجلس الأعلى يحمل المالكي مسؤولية تحويل بابل إقليما

الموجودة في بعض المحافظات الاخرى،

كما نفتقر للموارد النفطية، بالإضافة الى بعدنا عن الحدود مع الدول المجاورة، كل هذا الامر يجعل مسألة اعلان الاقليم شبه مستحيلة".

وتابع المحنا "هناك أصوات بين أونة وأخرى تنادي بالإقليم لكن الغرض منها الحصول على حصة المحافظة من الخدمات والضغط على الوزارات ذات العلاقة".

وعن طبيعة هذه المطالبات قال نائب المحافظة" تم تداول طلب الاقليم في جلسات غير رسمية وتسرب الأمر الى الإعلام، ولكن لم يصل الامر الى المناشدات رسمية وبقت هذه الاصوات تراوح مكانها لانها اصطدمت بواقع الحال".

ويستبعد المحنا ان تقع مشاكل في المحافظة كالتدابيعات التي حصلت بعد اعلان ديالى اقليما، وقال "لاتوجد لدينا صراعات مذهبية، محافظتنا مستقرة بجميع الطوائف".

وكانت المحنا "هناك أصوات بين أونة وأخرى تنادي بالإقليم لكن الغرض منها الحصول على حصة المحافظة من الخدمات والضغط على الوزارات ذات العلاقة". وكانت صلاح الدين قد أعلنت في وقت سابق المحافظة اقليما لكن الحكومة في بغداد رفضت تحويل الطلب الى مفوضية الانتخابات لجراء الاستفتاء عليه، في حين ادى التصويت على اعتبار ديالى اقليما الى فوضى في المحافظة أسفرت عنه مقاطعة كتلة العراقية لجلسات الحكومة المحلية، بينما تلوح الانبار بين حين وآخر بتحويل المحافظة الى فيدرالية رغم تأكيد رئيس الوزراء (المدى) امس، "لسنا مهيين للفيدرالية، المحافظة.



علي شبر

المعاشي وتطوير المحافظة العمرائي، دفع اهالي بابل للضغط على ممثلهم في مجلس النواب وكذلك على المسؤولين في المحافظة لإعلانها اقليما يدار من قبل ابناؤه".

وتنص المادة ١١٩ من الدستور العراقي على أنه "يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب الاستفتاء عليه".

غير أن نائب المحافظ صادق رسول المحنا، استبعد تحويل بابل الى اقليم، نافيا وجود طلب رسمي من قبل الكتل السياسية التي في المجلس بهذا الصدد. ويقول المحنا في اتصال هاتفني مع (المدى) امس، "لسنا مهيين للفيدرالية، فليس لدينا مزارات دينية مهمة كتلك

الدفاع البرلمانية لـ(المدى): ٥ سنوات

لإتمام الجاهزية الأمنية

□ بغداد/ المدى

اقترحت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب امس، استحداث صندوق لتسليح وزارة الدفاع، فيما أكدت ان القوات الأمنية لن تكون جاهزة ل أداء مهامها بالشكل المطلوب قبل مضي خمس سنوات. وشهدت بغداد وعدد من محافظات البلاد سلسلة من

الاستهدافات بسيارات مفخخة وبالعبوات الناسفة، ازدادت وتيرتها بعد انسحاب القوات الاميركية من البلاد بداية العام الحالي، بالتزامن مع الازمة السياسية التي تمر بها البلاد بين قطبي العملية السياسية، ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي والعراقية بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اباد علاوي.

وضيقت اللجنة أمس في البرلمان ممثلين عن وزارة الداخلية والدفاع والأمن والوطني، فضلا عن جهازي الاستخبارات والمخابرات، وقال عضو اللجنة شوان محمد طه في تصريح خص به (المدى)، امس عقب الاجتماع "تحدثنا عن حجم الموازنة المخصصة للوزارات الامنية وحاجة القوات، ومعرفة رؤية مسؤوليهم في كيفية صرف الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢".

واضاف طه "تم الاتفاق على اقتراح صندوق لتسليح الجيش والمنظومة الدفاعية"، مبينا "ان المبالغ المخصصة لهذا الصندوق اذا ما بقي بعض منها الى السنة اللاحقة لن تعود الى وزارة المالية بل تضاف الى الموازنة العام المقبل وفق قوانين وضوابط تقر فيما بعد". مشددا على ان للجنة ستجتمع مع المالية البرلمانية لإتمام الاتفاق على تشكيل الصندوق.

وتعترف اللجنة بافتقار الأجهزة الأمنية للكثير من التحضيرات المهمة التي تؤهلها لمسك زمام

الأمر، ويبين طه "كان حديثهم عن الكم فحسب، اما النوعية فلا تزال ضعيفة جدا، فجهاز المخابرات على سبيل المثال يحتاج الى الكثير من الجهود"، مشددا على "الحاجة لخمس سنوات لتشكيل قوات أمنية حتى نستطيع بناء منظومة أمنية ملائمة مع الوضع الحالي"، واصفا الجاهزية التي يتحدث عنها القادة العسكريون بالتقليدية ولم تصل الى مرحلة متطورة.

بالمقابل، فإن اللجنة المالية في مجلس النواب تربط تشكيل صندوق تسليح الجيش باصدار قانون من قبل البرلمان، وهذا لن يتحقق دون موافقة جميع اطراف على الجدوى من استحداثه.

عضو اللجنة نجيبة نجيب قال في اتصال هاتفني مع (المدى) امس "برغم عدم اطلاقنا على مقترح لجنة الامن والدفاع في البرلمان لكن بعد ان يتم عرضه علينا والحصول على الموافقات اللازمة نحتاج الى تشريع قانون نستطيع من خلال انشاء صندوق للتسليح".

وتتساءل نجيب "ما جدوى هكذا صندوق؟، لن نقره دون معرفة الجدوى المالية والاقتصادية والعسكرية له، لاسيما مع نيل الوزارات الامنية لحصة الأسد من موازنة ٢٠١٢ ووجود ١٤ ترليون دينار".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، قد اعتبر، التخصيصات المالية للوزارات الأمنية قليلة جدا ولا تتناسب مع حجم التحديات الجديدة.

وقال النائب قاسم الاعرجي أول من أمس إن "لجنة الأمن والدفاع في البرلمان ستناقش الموازنة الخاصة بنجيهن وتسليح الجيش العراقي"، معتبرا أن "التخصيصات المالية للوزارات الأمنية في موازنة العام الحالي قليلة جدا ولا تتناسب مع حجم التحديات الجديدة".